



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية  
وأسواق المال  
في الإمارات العربية المتحدة  
(الربع الرابع 2011)

## مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وأسواق الأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الرابع من سنة 2011.

### 1- التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن<sub>0</sub>)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من طرف المصرف المركزي) بنسبة 4.4% خلال الربع الرابع من سنة 2011، مقارنة بانخفاض بنسبة 3.1% خلال الربع الثالث من نفس السنة، ومقارنة بارتفاع بنسبة 5.3% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن<sub>0</sub>) 52.1 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن<sub>1</sub>)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 4.0% خلال الربع الرابع من سنة 2011، مقارنة بانخفاض بنسبة 3.1% خلال الربع الثالث من نفس السنة، ومقارنة بارتفاع بنسبة 3.3% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن<sub>1</sub>) 264.1 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن<sub>2</sub>)، الذي يحتوي على (ن<sub>1</sub>) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 1.5% خلال الربع الرابع من سنة 2011، مقارنة بانخفاض بنسبة 4.5% خلال الربع الثالث من نفس السنة، ومقارنة بارتفاع بنسبة 2.6% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن<sub>2</sub>) 825.8 مليار درهم.

انخفض عرض النقد (ن<sub>3</sub>) الذي يحتوي على (ن<sub>2</sub>) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي، بنسبة 0.3%، مقارنة بانخفاض بنسبة 5.6% خلال الربع الثالث من نفس السنة، ومقارنة بارتفاع بنسبة 2.4% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن<sub>3</sub>) 1001 مليار درهم.

جدول 1 : التطورات النقدية في الدولة  
(المبلغ بالمليار درهم)

2011						2010				
الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
4.4	52.1	3.1-	49.9	3.8	51.5	3.8	49.6	5.3	47.8	عرض النقد (ن <sub>0</sub> )
4.0	264.1	3.1-	254.0	4.2	262.2	8.0	251.6	3.3	232.9	عرض النقد (ن <sub>1</sub> )
1.5	825.8	4.5-	813.7	2.1	851.9	6.1	834.7	2.6	786.4	عرض النقد (ن <sub>2</sub> )
0.3-	1,001.4	5.6-	1,003.8	1.3	1,062.7	6.5	1,048.9	2.4	985.2	عرض النقد (ن <sub>3</sub> )

## 2- تطورات القطاع المصرفي

### البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية الربع الرابع من سنة 2011، بينما ارتفع عدد فروعها من 732 فرعاً في نهاية الربع الرابع من سنة 2010 إلى 768 فرعاً في نهاية الربع الرابع من سنة 2011، وبقي عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك عند 26 وحدة، بينما ارتفع عدد مكاتب الصرف من 86 مكتب إلى 87 مكتب، خلال نفس الفترة.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الرابع من سنة 2011 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك بالإضافة إلى فرع واحد. أما بالنسبة لباقي البنوك الأجنبية، فقد بقي عددها 22 بنكاً وعدد فروعها 82 فرعاً، بينما انخفض عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 51 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2011 إلى 50 وحدة في نهاية الربع الرابع من نفس السنة، بالإضافة إلى مكتب صرف وحدة، خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة فقد ارتفع عددها من 3758 جهازاً في نهاية الربع الرابع من سنة 2010 إلى 4172 جهازاً في نهاية الربع الرابع من سنة 2011 (التفاصيل في جدول 2).

### جدول 2 : البنوك وأجهزة الصرف الآلي في الدولة

2011				2010	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
<b>البنوك الوطنية</b>					
23	23	23	23	23	مركز رئيسي
768	757	745	736	732	فرع إضافي
26	26	27	29	26	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
87	87	86	86	86	مكتب صرف
<b>بنوك دول مجلس التعاون</b>					
6	6	6	6	6	فرع رئيسي
1	1	1	1	1	فرع إضافي
<b>بنوك أجنبية</b>					
22	22	22	22	22	فرع رئيسي
82	82	82	82	82	فرع إضافي
50	51	47	48	50	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	مكتب صرف
<b>4172</b>	<b>4053</b>	<b>3963</b>	<b>3846</b>	<b>3758</b>	<b>أجهزة الصرف الآلي في الدولة</b>

### ودائع العملاء:

ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 0.2% خلال الربع الرابع من سنة 2011، وبلغت 1070 مليار درهم، وذلك مقارنة بارتفاع بنسبة 3.6%، خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

## رأس المال والاحتياطيات:

انخفض إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة بنسبة 1.7%، خلال الربع الرابع من سنة 2011، إثر انخفاض بنسبة 2.3% خلال الربع الثالث من نفس السنة، وبلغ 258.4 مليار درهم، مع الإشارة إلى أن هذا الإجمالي يبقى مرتفعاً بنسبة 0.9%، مقارنة بمستوى نفس الفترة من السنة السابقة، ما مكن البنوك من تحقيق نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال التي بلغت 20.8% (16.3% بالنسبة للشق الأول من رأسمال البنوك). وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). وتساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس المال البنوك على تحمل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

## القروض والسلف:

مكنت القاعدة الصلبة لودائع العملاء المقيمين في الدولة وملاءة رأس المال، بالتوازي مع تسهيلات دعم السيولة التي وفرتها وزارة المالية، البنوك العاملة في الدولة من المحافظة على قدرتها على منح القروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) والتي وإن عرفت انخفاضاً بنسبة 0.4% خلال الربع الرابع من سنة 2011، إلا أن مستوى 1071 مليار درهم الذي بلغته يبقى مرتفعاً بنسبة 3.8% مقارنة بمستوى نهاية سنة 2010. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تُعتبر معقولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضعف الطلب على القروض المصرفية من قبل الشركات، بالإضافة إلى سياسة الحيطة والحذر التي اتخذتها البنوك عند منح القروض.

ارتفعت القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المقيمين في الدولة بنسبة 0.9%، خلال الربع الرابع من سنة 2011، إثر ارتفاع بنسبة 0.7% خلال الربع الثالث من نفس السنة، وبلغت 252.1 مليار درهم، تمثل 24% من إجمالي القروض المصرفية والسلف، كما ارتفعت خلال الربع الرابع من السنة

القروض الممنوحة للشركات بنسبة 0.2% وبلغت 391.4 مليار درهم، والقروض العقارية بنسبة 0.5%، وبلغت 240.8 مليار درهم، بينما انخفضت القروض الممنوحة للحكومة بنسبة 3.0% وبلغت 103.5 مليار درهم.

ونتيجة للتطورات المشار إليها أعلاه، فقد ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة و المشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) من 1606 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2010 إلى 1662 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة 2011 (3.5%).

جدول 3: المؤشرات المصرفية  
(المبالغ بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2011						2010				
الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
0.6-	1,662.1	2.0-	1,672.1	0.7	1707.0	5.6	1695.9	1.3	1605.6	إجمالي الأصول
9.2-	80.4	24.9-	88.5	5.2	117.9	19.3	112.1	28.8	94.0	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
0.2	1,069.7	5.2-	1,067.3	1.9	1126.0	5.3	1105.1	3.6	1049.6	إجمالي الودائع <sup>(1)</sup>
0.4-	1,071.0	1.8	1,075.2	0.8	1056.4	1.6	1048.1	0.7-	1031.3	القروض والسلف والسحب على المكشوف <sup>(2)</sup>
0.5	240.8	0.4-	239.6	2.6	240.6	1.3-	234.5	1.6	237.6	القروض العقارية
0.9	252.1	0.7	249.8	0.0	248.0	0.3	247.9	0.1	247.1	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
0.2	391.4	4.6	390.7	2.2-	373.5	0.3	382.0	1.9-	380.7	القروض الممنوحة للشركات
3.0-	103.5	6.4	106.7	1.7-	100.3	1.8	102.0	0.3	100.2	القروض الممنوحة للحكومة
1.7-	258.4	2.3-	262.8	0.7-	268.9	5.8	270.8	0.4	256.0	رأس المال والاحتياطيات
	%20.8		%21.2		%21.0		%20.7		%20.8	نسبة ملاءة رأس المال
	%16.3		%16.7		%16.4		%16.1		%16.1	- بما في ذلك الشق الأول (Tier 1)

(1) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية  
(2) صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة

## وفاق بازل:

وفيما يتعلق بتنفيذ متطلبات وفاق "بازل 3" الذي تم اعتماده إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، بهدف تعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 7%، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.3% في نهاية الربع الرابع من سنة 2011. ويعمل المصرف المركزي حالياً على صياغة نظام جديد يحدد متطلبات السيولة لدى البنوك.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المصرف المركزي قام في بداية سنة 2011 باستبيان رأي البنوك حول أدوات السيولة المتوفرة لديها. وتبين بناء على ذلك أن أحد أهم تحديات تطبيق متطلبات بازل 3 في الدولة يتمثل في عدم وجود سوق نشطة للسندات الحكومية وسندات شركات القطاع الخاص عالية التصنيف، التي تدخل ضمن تعريف بازل 3 للأصول المصرفية ذات الدرجة العالية من السيولة والمؤهلة للاستخدام "Eligible Liquid Assets".

## الأصول بالعملة الأجنبية:

انخفضت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 207.2 مليار درهم في نهاية الربع الثالث لسنة 2011 إلى 169.4 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من نفس السنة، بينما ارتفعت الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في الدولة، خلال نفس الفترة، من 245.4 مليار درهم إلى 248.9 مليار درهم، وبذلك، انخفض إجمالي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي من 452.6 مليار درهم إلى 418.3 مليار درهم.

جدول 4 : الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك العاملة في الدولة  
(بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2011				2010	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
169.4	207.2	199.1	183.1	153.4	المصرف المركزي
248.9	245.4	260.9	261.4	233.5	البنوك العاملة في الدولة
418.3	452.6	460.0	444.5	386.9	المجموع

3- القيم في أسواق الأوراق المالية في الدولة

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية العاملة في الدولة بنسبة 5.2% خلال الربع الرابع من سنة 2011، أما القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق فقد انخفضت، خلال نفس الفترة، من 363.9 مليار درهم إلى 346.1 مليار درهم، بينما ارتفع التداول الشهري من 2.7 مليار درهم خلال شهر سبتمبر إلى 3.4 مليار درهم خلال شهر ديسمبر من سنة 2011.

جدول 5: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2011				2010		
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	يونيو	مارس	
128	129	129	128	132	133	عدد الشركات المدرجة
2,341.4	2470.8	2,623.1	2556.9	2435.8	2892.8	المؤشر العام لأسعار الأسهم
%5.2-	%5.8-	%2.6	% 3.7-	%15.8-	%4.4	نسبة التغيير خلال الفترة
346.1	363.9	386.0	373.9	359.1	422.5	القيمة السوقية (مليار درهم)
56.9	48.2	38.2	18.4	66.2	39.2	قيمة التداول التراكمي (مليار درهم)
3.4	2.7	5.4	8.0	6.0	19.6	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)



قائمة بأهم الأنظمة و الإشعارات الصادرة  
عن المصرف المركزي  
- الربع الرابع 2011 -

الهدف	المحتوى	
أن تعكس البيانات المالية المدققة الموقف المالي الحالي للبنوك	مطالبة البنوك وشركات التمويل وشركات الاستثمار ومدققهم الخارجيين بتكـوين المخصصات وإعداد الحسابات الختامية بناء على ما ورد في التعميم رقم 2010/28.	إشعار رقم 2011/9278 بتاريخ 2011/12/22
تأكد المصرف المركزي من أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والشخصية المناسبة التي تؤهلهم لمراعاة مصالح كافة الأطراف المعنية	مطالبة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتزويد المصرف المركزي بأسماء وتفاصيل عن أعضاء مجلس الإدارة وأسماء المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من أسهم البنك أو المؤسسة المالية.	إشعار رقم 2011/7181 بتاريخ 2011/9/15